

ورقة عمل بعنوان:

الالتزام بآليات ولأئحة حوكمة الشركات  
ودورها في الحد من الفساد المالي

مقدمة من

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

١٤٤٠هـ

ملخص الورقة

**المقدمة:**

أولاً: ماهية حوكمة الشركات، وأهمية آليات لأئحة حوكمة الشركات، ودورها في الحد من الفساد المالي.

ثانياً: دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) في تعزيز الشفافية في القطاع الخاص.

**المحور الأول: آليات حوكمة الشركات، والمبادئ التي تحكمها:**

أولاً: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ثانياً: أنواع آليات حوكمة الشركات.

**المحور الثاني: مظاهر الحد من الفساد المالي في لائحة حوكمة الشركات السعودية:**

أولاً: توزيع المسؤوليات.

ثانياً: الرقابة والمسائلة.

ثالثاً: الإفصاح والنزاهة.

رابعاً: مسؤولية مجلس الإدارة.

## مقدمة

إن ظاهرة الفساد لا تقتصر في تداعياتها على فئة أو قطاع محدد من المجتمع، بل هو داء يصيب الجميع بنسب متفاوتة، وله تأثير بالغ على الفرد والمؤسسات التجارية، وخاصة الاقتصاد الوطني، مما تبرز معه الحاجة إلى وضع آليات تساهم في تعزيز قيم النزاهة، والحد من وجود الفساد، وإيقاف الهدر المالي، حماية للاقتصاد الوطني.

وفي القرن العشرين ظهرت وسائل حديثة تساعد على ضبط النشاطات الاقتصادية وإيقاف الهدر المالي في الشركات، ومن أبرز هذه الوسائل ما يسمى بالحوكمة، والتي تتم دراستها من خلال علم المحاسبة وعلم القانون، فهي مكونة من شقين، أحدهما محاسبي مالي، والآخر قانوني تنظيمي.

والحوكمة كمصطلح علمي يمكن تعريفه بعدة تعريفات، فقد عرّفها مؤسسة التمويل الدولية بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

كما عرّفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".

وفي المملكة العربية السعودية نجد أن لائحة حوكمة الشركات، الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٨-١٦-٢٠١٧) وتاريخ ١٤٣٨/٥/١٦ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١٣ م، والمعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (٣-٤٥-٢٠١٨) وتاريخ ١٤٣٩/٨/٧ هـ، الموافق ٢٠١٨/٤/٢٣ م، قد عرّفت الحوكمة بأنها: "قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها، تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال".

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية التي شهدتها عدد من الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

## أهمية وفوائد حوكمة الشركات:

تكمن أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة، ومن أبرزها:

### ١- الاقتصاد:

تسهم حوكمة الشركات في رفع مستوى كفاية الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

### ٢- الشركات:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

### ٣- المستثمرون وحملة الأسهم:

تهدف حوكمة الشركات إلى حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وترمي أيضاً إلى تعظيم عوائد الاستثمار، وحقوق المساهمين، والقيمة الاستثمارية، علاوة على الحد من حالات تضارب المصالح؛ إذ أن التزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمة يفعل دور المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة، ومعرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم.

### ٤- أصحاب المصالح الآخرين:

تساهم الحوكمة في بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعمالين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم، مما يعزز مستوى ثقة جميع العاملين في الشركة والمتعاملين معها، ويساعد على رفع مستوى أداء الشركة، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وكل ما سبق لا بد له من آليات حوكمة تلزم بها جميع الشركات، لتبعث قدراً ملائماً من الطمأنينة لأصحاب المصالح، لذا تضمنت لائحة حوكمة الشركات السعودية نصوصاً تعزز مبادئ النزاهة والشفافية والوضوح.

## دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) في

### تعزيز الشفافية في القطاع الخاص:

تعمل الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على نشر الثقافة التوعوية في مجال تعزيز الشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، كما تتولى تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها، ويأتي ذلك انطلاقاً من اختصاصها

المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨هـ.

ولأهمية تفعيل برامج فعّالة لتحقيق الشفافية وتعزيز النزاهة في القطاع الخاص، فقد تبني المجتمع الدولي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التزامات على الدول الأطراف – التي تمثل المملكة العربية السعودية إحداها – تتعلق بهذا الجانب، فنصت المادة (الثانية عشرة) على أن "تتخذ كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، تدابير لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، ولتعزيز معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، وتفرض عند الاقتضاء عقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية تكون فعّالة ومنتاسبة ورادعة عن عدم الامتثال لهذه التدابير"، وتحسن الإشارة هنا إلى أن هذه الاتفاقية تمت المصادقة عليها بالمرسوم الملكي رقم (٥/م) وتاريخ ١٤٣٤/٣/١١هـ، لذا فإن ما تضمنته من أحكام تعد أحكاماً ملزمة للمملكة.

وبعد هذه النبذة عن ماهية حوكمة الشركات، وأهمية آليات لائحة حوكمة الشركات، ودور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في هذا الجانب، ننتقل إلى الحديث عن محاور هذه الورقة، حيث يتناول المحور الأول آليات حوكمة الشركات والمبادئ التي تحكمها، بينما نتطرق في المحور الثاني إلى مظاهر الحد من الفساد المالي في لائحة حوكمة الشركات السعودية.

## المحور الأول:

### آليات حوكمة الشركات، والمبادئ التي تحكمها

#### أولاً : مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

تهدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للناس في جميع أنحاء العالم، كذلك قياس الإنتاجية والتدفقات العالمية للتجارة والاستثمار، والقيام بتحليل ومقارنة البيانات للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، ووضع المعايير الدولية على مجموعة واسعة من الأشياء.

وقد أوردت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة مبادئ تقوم عليها الحوكمة الصحيحة للشركات وهي:

- ١- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، ويجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متسقاً مع أحكام القانون، وأن يوضح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنفيذية المختلفة.
- ٢- حفظ حقوق المساهمين ويشمل ذلك نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على الأرباح، وحق المساهم بالتصويت، وغيرها.
- ٣- المساواة بين حملة الأسهم.
- ٤- دور أصحاب المصالح، ويشمل احترام حقوقهم النظامية، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، والتعويض عن أي تقصير بحقوقهم.
- ٥- الإفصاح والشفافية عن كل معلومة بطريقة عادلة بين جميع المساهمين.
- ٦- مسؤولية مجلس الإدارة، وتشمل هيكل المجلس، وواجباته النظامية، ودوره في الاشراف على الإدارة التنفيذية.

### ثانياً : آليات حوكمة الشركات.

تشمل حوكمة الشركات نوعين من الآليات، أحدها داخلي، والآخر خارجي، وكلها تهدف إلى تعزيز الشفافية والوضوح والحد من الفساد المالي، وتوجيه الشركة نحو النجاح والتطور، وفيما يلي نتحدث عن هذه الآليات:

#### ١- الآليات الداخلية، وتشمل:

##### أ. مجلس الإدارة:

يعمل مجلس الإدارة على حماية رأس المال المستثمر، ورقابة العمل في الشركة، وهو المسؤول أمام الجمعية العامة عن الأخطاء والتجاوزات، لذلك تأتي الحوكمة لتنظم العمل الداخلي، وتساعد مجلس الإدارة على ضبط العمل الإداري والمالي، تحقيقاً للشفافية ومنعاً لوقوع التجاوزات والمخالفات، وللمجلس أن يستعين بلجان تساعد في إتمام مهمته، منها لجنة المراجعة ولجنة المخاطرة ولجنة الحوكمة.

##### ب. لجنة المراجعة أو لجنة حوكمة الشركة:

هي لجنة تشكل بقرار من الجمعية العادية للشركة من المساهمين أو من غيرهم، على ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، وفقاً للمادتين (الرابعة والخمسين، والخامسة والخمسين) من لائحة حوكمة الشركات.

وتختص اللجنة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية، وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، كما تشرف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، ووضع تقرير مكتوب عما تراه، ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيه.

## ٢- آليات خارجية:

أ. القوانين واللوائح:

وهذا جانب تتولاه السلطة التنظيمية، ومن أبرز القواعد التنظيمية ذات العلاقة بالحوكمة، ما تضمنه كل من: نظام الشركات، ولائحة حوكمة الشركات ولوائح هيئة السوق المالية.

ب. رقابة أصحاب المصالح:

يقصد بأصحاب المصالح في هذا القياس (كل من له مصلحة مع الشركة، كالعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، والمجتمع).

ويحق لأصحاب المصالح الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطتهم على نحو يمكنهم من أداء مهامهم، وتقديم الشكاوى أو البلاغات عن الممارسات المخالفة –إن وجدت– لمجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

## المحور الثاني :

### مظاهر الحد من الفساد المالي في لائحة حوكمة الشركات السعودية

تضمنت المادة (الثالثة) من لائحة حوكمة الشركات أهداف اللائحة، حيث تهدف إلى وضع إطار نظامي فعال للحوكمة، وتهدف بصفة خاصة إلى ما يلي:

١- تفعيل دور المساهمين في الشركة، وتيسير ممارسة حقوقهم.

٢- بيان اختصاصات مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهما.

٣-تفعيل دور مجلس الإدارة واللجان، وتطوير كفاءتها لتعزيز آليات اتخاذ القرار في الشركة.

٤-تحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة في السوق المالية، وتعاملاتها، وبيئة الأعمال، وتعزيز الإفصاح فيها.

٥-توفير أدوات فعالة ومتوازنة للتعامل مع حالات تعارض المصالح.

٦-تعزيز آليات الرقابة والمساءلة للعاملين في الشركة.

٧-وضع الإطار العام للتعامل مع أصحاب المصالح، ومراعاة حقوقهم.

٨-زيادة كفاءة الإشراف على الشركات، وتوفير الأدوات اللازمة لذلك.

٩-توعية الشركات بمفهوم السلوك المهني، وحثها على تبنيه وتطويره، بما يلائم طبيعتها.

وفي النقاط التالية نستعرض أبرز آليات الحد من الفساد المالي في لائحة حوكمة الشركات:

### أولاً : توزيع المسؤوليات:

من أهداف لائحة حوكمة الشركات ما يتعلق ببيان اختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهما، وهذا أمر بالغ الأهمية؛ حيث أن كل سلطة يقابلها مسؤولية، وحينما تكون الصلاحيات واضحة ومحددة في الشركات، فهذا يساهم في توزيع مسؤوليات وأعباء العمل، ويحمي من التداخل في الاختصاصات، الذي ينجم عنه فوضى في العمل وفي اتخاذ القرارات.

إن مسؤوليات مجلس الإدارة مستقلة و متميزة عن مسؤوليات الإدارة التنفيذية، فيتوقع من مجلس الإدارة تقديم المشورة بشأن استراتيجية الشركة، والتأكد من سلامة القوائم المالية، فالمجلس هو هيئة إدارية منتخبة لتمثيل مصالح المساهمين.

وقد جاء في المادة (الحادية والعشرين) من اللائحة مسؤوليات مجلس الإدارة، وأهمها تمثيل المساهمين، وعليه بذل واجبي العناية والولاء في إدارة الشركة، وكذلك الالتزام بالقيام بأعمال الشركة وتحمل المسؤولية عن تلك الأعمال،



كما لا يجوز له تفويض كامل الصلاحيات، أو اصدار تفويض غير محدد المدة، ومع ذلك تبقى مسؤولية مجلس الإدارة قائمة حتى مع التفويض الجزئي؛ لأنه صاحب الصلاحية والأعمال تجرى وفقاً لرؤيته، وكل ذلك يساهم في الحد من الفساد المالي ويعزز النزاهة، فيظل مجلس الإدارة مسؤولاً حتى مع تفويض بعض الصلاحيات، لكي لا يستغل التفويض لمخالفة الأنظمة واللوائح، أو هدر أموال الشركة التي تعد الضمان العام لدائني الشركة.

وقد حددت المادة (الثانية والعشرون) من اللائحة الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة، كوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات، وتحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة، والإشراف على النفقات، ووضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ، والإشراف على إدارة مالية الشركة وتدفقاتها النقدية، وعلاقاتها المالية والائتمانية مع الغير؛ ومن خلال هذا الاختصاص يستطيع مجلس الإدارة النجاح في تطبيق الحوكمة من ضبط المصروفات، وحسن إدارة الأموال والأرباح، ومن خلال ذلك يتم الحد من الفساد المالي في الشركة.

وتناولت المادة (الثالثة والعشرون) من اللائحة توزيع الاختصاصات والمهام بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهذا يساهم كثيراً في إيضاح الاختصاص لتقابلة المسائلة، وهذا التوزيع للاختصاص يجب أن يرد في النظام الداخلي للشركة، وفقاً للمادة سالفه الذكر.

وبينت المادة (الرابعة والعشرون) ما يتعلق بالفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فقررت أنه "لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي في الشركة - بما في ذلك منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام - ، وإن نص نظام الشركة الأساس على خلاف ذلك، كما لا يجوز أن ينفرد شخص بالسلطة المطلقة لاتخاذ القرارات في الشركة، ويأتي هذا المنع رعاية لمبدأ الشفافية، ومنعاً لتعارض المصالح، ودعماً للحوكمة داخل منظومة العمل في الشركة.

## ثانياً : الرقابة والمسائلة:

يمكن تفعيل الرقابة من خلال إقرار حق الاطلاع على المعلومات المهمة لكل صاحب مصلحة في الشركة، والمساهم من أهم أصحاب المصالح، لذا نصت المادة (السادسة) من اللائحة على أن "يلتزم مجلس الإدارة بتوفير المعلومات

الكاملة والواضحة والصحيحة وغير المضللة؛ لتمكين المساهم من ممارسة حقوقه على أكمل وجه، وتقدّم هذه المعلومات في الوقت المناسب ويجري تحديثها بانتظام"، ومن خلال الاطلاع على المعلومات يصبح لدى المساهم معرفة بمركز الشركة المالي، وطريقة العمل، والتحقق من تطبيق الحوكمة، وهذا ما يمكنه من الرقابة على أعمال الشركة، بل إن ذات المادة اشترطت أن تتسم وسيلة توفير المعلومات للمساهم بالوضوح والتفصيل، وأن يتم توفيرها لعموم المساهمين من ذات الفئة، وهذا ما يساهم في حماية أموال المساهمين، وتفعيل دورهم الرقابي، ويساعد في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركة.

ومما يدعم تفعيل مبدأي الرقابة والمسائلة ما نصت عليه المادة (الثالثة والسبعين) من أنه "يتعين على مجلس الإدارة اعتماد نظام رقابة داخلية للشركة لتقييم السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتطبيق أحكام قواعد الحوكمة الخاصة بالشركة التي تعتمدها الشركة، والتقييد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ويجب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية في جميع المستويات التنفيذية في الشركة، وأن تعاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها"، وفي هذا النص آلية تجمع بين تحديد الاختصاص والمسؤولية لجميع المستويات في الشركة؛ منعاً للازدواجية، والفساد المالي والإداري.

ومن الوسائل المعينة على تفعيل نظام الرقابة الداخلي إنشاء وحدات أو إدارات لتقييم المخاطر، والمراجعة الداخلية، ومما يُحمد للائحة أنها أجازت في المادة (الرابعة والسبعين) أن تستعين الشركة بجهات خارجية لممارسة مهام واختصاصات تلك الإدارات أو الوحدات، على أن ذلك لا يخل بمسؤولية الشركة عن تلك المهام والاختصاصات، وهذا تقدم كبير وملحوظ؛ لأن بعض الشركات قد تفتقد المقومات التي تساعد في تطبيق الحوكمة داخلياً، فتلجأ للمتخصصين من جهات خارجية للقيام بهذا الدور.

### ثالثاً : الإفصاح والنزاهة:

تضمنت لائحة حوكمة الشركات في الباب التاسع أحكام الإفصاح والشفافية، وهو من أهم آليات الحد من الفساد المالي في الشركات، ويعد الإفصاح مبدأً ثابتاً في إعداد التقارير المالية، كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ

المحاسبية والمالية، ومن خلال الإفصاح يتم تفعيل آلية مهمة للحد من التجاوزات والمخالفات المالية.

ويمكن تعريف الإفصاح بأنه: "الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في تقارير تقدم للمساهمين والمهتمين بمنشآت الأعمال"، فهو يهتم بالكشف عن أعمال الشركات المالية لأصحاب المصالح.

وهذا الأمر مما يميز الشركات التي لديها حوكمة صحيحة وفعّالة عن غيرها من الشركات، فالإفصاح والوضوح والصدق والنزاهة هي جوهر الحوكمة، والهدف الأسمى لها.

وقد أنطت اللائحة في المادة (التاسعة والثمانين) بمجلس الإدارة وضع سياسات مكتوبة للإفصاح وإجراءاته وأنظمتة الإشرافية، بما يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة في نظام الشركات ونظام السوق المالية - بحسب الأحوال - ولوائحهما التنفيذية، مع مراعاة ما يلي:

١- أن تتضمن تلك السياسات أساليب إفصاح ملائمة تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الاطلاع على المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة، وأدائها، وملكية الأسهم، والوقوف على وضع الشركة بشكل متكامل.

٢- أن يكون الإفصاح للمساهمين والمستثمرين من دون تمييز، وبشكل واضح وصحيح وغير مضلل، وفي الوقت المناسب.

٣- أن يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها.

٤-مراجعة سياسات الإفصاح بشكل دوري، والتحقق من توافقها مع أفضل الممارسات، ومع أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ومن الجوانب المتعلقة بالإفصاح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية في الشركة، حيث نظمت بموجب المادتين (الثانية والثالثة والتسعين).

أما ما يتعلق بالقواعد المنظمة لتطبيق حوكمة الشركات، فقد وردت في الباب العاشر من اللائحة تحت عنوان (تطبيق حوكمة الشركات)، وقد تضمنت المادة (الرابعة والتسعون) تطبيق الحوكمة الفعّالة من خلال إقرار مجلس الإدارة لقواعد حوكمة خاصة بالشركة لا تتعارض مع الأحكام الإلزامية في لائحة الحوكمة، على أن يتولى مجلس الإدارة التحقق من التزام الشركة بهذه القواعد،

ومراجعتها وتحديثها وفقاً للمتطلبات النظامية وأفضل الممارسات، ومراجعة وتطوير قواعد السلوك المهني التي تمثل قيم الشركة، كما تضمنت المادة (الخامسة والتسعون) أنه في حال تشكيل مجلس الإدارة للجنة مختصة بحوكمة الشركة، فعليه أن يفوض إليها الاختصاصات المقررة بموجب المادة (الرابعة والتسعين) من اللائحة، وعلى هذه اللجنة متابعة أي موضوعات بشأن تطبيقات الحوكمة، وتزويد مجلس الإدارة سنوياً على الأقل بالتقارير والتوصيات التي تتوصل إليها.

#### رابعاً : مسؤولية مجلس الادارة

يتعلق عمل مجلس الإدارة بصفة أساسية بصياغة استراتيجية الشركة والخطط المستقبلية والتشجيع على التفكير الاستراتيجي والتطلع إلى المستقبل، لأن طبيعة عمل مجلس الإدارة تبتعد عن الأعمال اليومية للشركة، فعليه رسم السياسات وعلى الإدارة التنفيذية الالتزام بها، والعمل على تنفيذ بنودها، تطبيقاً لآليات وقواعد الحوكمة الواردة في لائحة حوكمة الشركات، ومن أهم الأعمال الاستراتيجية:

١- صياغة الرؤية المستقبلية والرسالة والأهداف والقيم الأساسية ومعايير الأداء وقياس النتائج.

٢- اعتماد الخطة قصيرة المدى والميزانية العامة والتشغيلية.

٣- إقرار السياسات الرئيسة للموارد البشرية والموجودات المالية ومتابعة تطبيقها، للحد من الفساد المالي.

٤- إقرار الأنظمة التقنية الرئيسة وتعميق نظم استخدام المعلومات والاتصالات الإلكترونية المعاصرة، دعماً للشفافية ومكافحة للفساد المالي.

#### الخاتمة

وفقاً لما سبق استعراضه يتضح أن تطبيق الحوكمة في نطاق الشركات، يساهم بشكل فعال في تعزيز الوضوح والشفافية، ويدعم ثقة أصحاب المصالح بأعمال وقرارات الشركة، ويساهم في الحد من وجود التجاوزات المالية والإدارية، ويقلص من وجود الفساد المالي والإداري.

وفي الختام أشكر لكم حسن الانصات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

انتهى بحمد الله

\*\*\*\*\*